أداء أغسطس يُنعش الصناديق الاستثمارية في البورصة

- آمال كبيرة على تنفيذ الترقية واستمرار زخم السوق والسيولة
- القيمة السوقية تكسب 2.3 مليار دينار الشهر الماضي وتعزّز الأصول

محمد الإتربي

ذكرت مصادر استثمارية انه في ضوء التوقعات بأن يحافظ السوق على أداء إيجابي وقوي خلال المرحلة المقبلة، فإن بوادر التعافي الاقتصادي العالمي ستكون أسرع من المتوقع.

انعكس أداء شهر أغسطس الإيجابي على أداء الصناديق الاستثمارية في السوق المحلي بقوّة، حيث حققت كل الصناديق أداء إيجابيا، وقلصت من خسائرها التي مُنيت بها من اندلاع الجائحة الصحية.

وتراوح الأداء الإيجابي لشهر أغسطس بين 8.02 بالمئة كأفضل أداء لصندوق محلي من نصيب صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول و0.84 بالمئة لصندوق كامكو المأمون.

وذكرت مصادر استثمارية انه في ضوء التوقعات بأن يحافظ السوق على أداء إيجابي وقوي خلال المرحلة المقبلة، مدعوما بتنفيذ عملية الترقية لبورصة الكويت ودخول سيولة أجنبية في نوفمبر، إضافة الى التوقعات الإيجابية من كبرى شركات التصنيف والبنوك الاستثمارية العالمية، فإن بوادر التعافي الاقتصادي العالمي ستكون أسرع مما هو متوقّع، إضافة الى استقرار أسعار النفط ووصولها إلى مستويات جيدة أفضل مما كانت عليه خلال ذروة الأزمة التي لامست وقتها مستوى 10 دولارات.

يذكر أن وفرة السيولة في السوق تعكس رغبة المستثمرين في الاستثمار واقتناص الفرص الجيدة على المدى البعيد، بعد اتضاح الرؤية عالميا، وكذلك إعلان الشركات المدرجة عن نتائجها وحجم التأثيرات المرتقبة وهي تأثيرات دفترية في المجمل.

وقد جاء أداء أغسطس الأفضل من بداية العام، حيث بلغت مكاسب البورصة السوقية 2.3 مليار دينار، لتقفز القيمة السوقية إلى 30.59 مليارا بنهاية أغسطس، مقارنة مع 28.31 مليارا لشهر يوليو الماضي بنسبة نمو 8 بالمئة، حيث عززت تلك المكاسب قيم الأصول للشركات عموما.

وعلى صعيد مؤشرات السوق، فقد ارتفع مؤشر السوق الأول بنهاية أغسطس ما نسبته 8.11 بالمئة، واستقر عند مستوى 5854.56 نقطة، مرتفعا بنحو 439.3 نقطة، مقارنة بإغلاق شهر يوليو الماضي، في حين ارتفع المؤشر الرئيسي بنسبة 2.42 بالمئة، وبلغ مستوى 4184.84 نقطة، بمكاسب شهرية بلغت 98.9 نقطة، وسجل مؤشر رئيسي 50 نموا شهريا بنسبة 3.33 بالمئة، واستقر عند مستوى 4182.19 نقطة بنهاية أغسطس، محققا مكاسب بواقع 134.6 نقطة.

وارتفع مؤشر السوق العام في نهاية أغسطس الماضي بواقع 6.56 بالمئة، وبلغ عند مستوى 5294.29 نقطة، حيث حقق مكاسب شهرية تجاوزت 326 نقطة.

أداء الصناديق الاستثمارية لشهر أغسطس

الصندوق	مدير الصندوق	أغسطس 2020	الأداء من بداية العام
المركز الإسلامي	شركة المركز المالي الكويتي	%5.45	%11.75-
الهدى الإسلامي	شركة الكويت والشرق الأوسط - «كميفك»	%5.40	%13.20-
ثروة الإسلامي	شركة ثروة للاستثمار	%3.84	%20.36-
الكويت الاستثماري	الشركة الكويتية للاستثمار	%3.51	%12.99-
الفجر الإسلامي	شركة وفرة للاستثمار الدولي	%3.30	%11.29-
الدرة الإسلامي	كامكو إنفست	%3.19	%14.76-
الدارج الاستثماري	شركة الاستثمارات الوطنية	%3.93	% -10.86
كاب كورب المحلي	شركة كاب كورب للاستثمار	%3.25	%-16.97
كامكو لمؤشر السوق الأول	كامكو انفست	%8.02	%-12.70
فرصة المالي	شركة المركز المالي الكويتي	%7.73	%12.04-
المركز للعوائد الممتازة	شركة المركز المالي الكويتي	%6.46	%12.42-
الوطنية الاستثماري	شركة الاستثمارات الوطنية	%6.18	%15.75-
المركز للاستثمار والتطوير	شركة المركز المالي الكويتي	%6.07	%11.72-
ثروة الاستثماري	شركة ثروة للاستثمار	%6.01	%18.69-
الرؤية	شركة الكويت والشرق الاوسط - «كميفك»	%5.40	%18.30-
كامكو المأمون	كامكو انفست	%0.84	%-31.05
كامكو الاستثماري	كامكو إنفست	%4.96	%13.92-
الأهلي الكويتي	شركة أهلي كابيتال للاستثمار	%4.91	%16.39-
الساحل	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	%3.81	%14.14-
وفرة	شركة وفرة للاستثمار الدولي	%3.50	%15.53-
الوسم	الكويتية للتمويل والاستثمار «كفيك»	%2.36	%14.98

«المركز»: استقالة الهاجري

مناف الهاجري

ذكرت شركة المركز المالي أن الرئيس التنفيذي مناف الهاجري استقال من منصبه للتفرغ للمشاريع الخاصة، بعد أن أمضى 16 عاماً في الشركة، علماً أن آخر يوم عمل له سيكون 29 أكتوبر 2020.

السلمي: الأزمة عميقة عالمياً ولم نتخذ أي قرار سوى خفض الفائدة

- التركيت: شركات الاستثمار شريك مهم في المنظومة الاقتصادية
- اتحاد الشركات يعقد جمعيته العمومية

محمد الإتربي

شدد رئيس مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار صالح السلمي، على أن عامل الوقت والتدخل الحاسم في الوقت المناسب من أهم أسباب فاعلية الإجراءات التي تتخذ عند التصدي لأي أزمات اقتصادية.

وقال السلمي، في تصريحات على هامش عمومية الاتحاد التي عقدت أمس، منذ بداية أزمة كورونا، لم نر أي معالجة حقيقية فاعلة محليا، سوى قرار واحد يتمثّل في خفض الفائدة من جانب البنك المركزي، وماعدا ذلك لم توضع أي حزم قيد التنفيذ، رغم العديد من المبادرات التي تم تقديمها وتحمل أفكارا ورؤى جيدة لضمان المحافظة على الاقتصاد كمنظومة تعمل بتناغم وفاعلية، ولتجنّب الركود وتفاقم الآثار السلبية وسط الأزمة العميقة عالمياً.

وقال: «نحن متفائلون بتشكيل لجنة الشيخ د. مشعل جابر الأحمد، التي نرجو أن تخرج بتصورات قابلة للتطبيق والتنفيذ ومراعاة عامل الوقت»، مشيدا بجهود ودور اللجنة التحفيزية العليا التي كان يرأسها محافظ البنك المركزي د. محمد الهاشل، الذي استقال في نهاية المطاف، متمنيا أن يكون اعتذار المحافظ مدفوعا بأسباب شخصية لا عملية.

صالح السلمي وعبدالله التركيت في الوسط خلال الجمعية العمومية للاتحاد (تصوير ميلاد غالي)

واستذكر دعوة اتحاد شركات الاستثمار مع كثير من الاتحادات الأخرى في 26 مارس الماضي، أي قبل نحو 6 أشهر من قبل مجلس الوزراء، موضحا أن الاتحاد قدّم خريطة طريق للخروج من دوامة الأزمة في ذلك التوقيت، وحتى الآن نتطلع الى تحفيز لمنظومة الاقتصاد.

وأضاف السلمي أن الاتحاد عرض جملة من المقترحات، منها ما يتعلق بالمشاريع المتوسطة والصغيرة، وضرورة تجنيبها التأثر الكبير نتيجة جائحة كورونا والإغلاق الكلّي والجزئي.

ولفت إلى أن الاتحاد تطرّق من خلال الاقتراحات إلى كيفية التعافي من المشكلات الناجمة عن أزمة «كورونا»، والأخذ بالرؤى والأطروحات التي تم تنفيذها عالميا نتيجة للأزمة، وسبقت بها الكثير من الدول الرائدة اقتصاديا.

وشدد على أن توقيت التدخُّل لمعالجة أي أزمة يمثّل ركيزة أساسية للخروج بنتائج إيجابية، مطالبا بضرورة عدم الاستمرار في التأخير بوضع الحلول التي ستصبح عديمة الفائدة ومكلفة حال تأخرها.

وأضاف، في رده على سؤال، أن دور الاتحاد ورأيه استشاري في شأن المعالجات والمبادرات التي يقدّمها للجهات الحكومية، ويبقى التنفيذ على مجلس الوزراء ولجانه المختلفة، لافتا إلى انه لم تشاهد أيّ محفزات من بداية الأزمة وحتى الآن، لكن يبقى التفاؤل والأمل قائمين.

وقال إن أداء البورصة مبشّر وفي ازدياد؛ مؤكدا أن قرب إدراج شركة البورصة يعتبر خطوة جيدة، ووصول سعر سهم شركة البورصة لأكثر من دينار يعد أمرا جيدا، وهو ما سينعكس على أداء السوق ككل خلال المرحلة المقبلة؛ متمنيا استمرار ذلك الأداء الجيد والقوي.

خصخصة ناجحة

من جهته، أكد عضو مجلس الإدارة، أمين سر اتحاد شركات الاستثمار، عبدالله التركيت، أن القطاع الاستثماري يعد شريكا أساسيا ومهما في المنظومة الاقتصادية، مشددا على أهمية القطاع المالي ودوره في التنمية عموما، وكركيزة أساسية في تطوير بورصة الكويت، وصولا الى حلم تحويل الكويت مركزا ماليا رائدا في المنطقة، وهو طموح وحلم لم يعد بعيدا في ظل خصخصة ناجحة لبورصة الكويت وخطى تطوير مستمرة.

وقال التركيت إن اتحاد الشركات سيستمر في تأدية رسالته ودوره المهني الداعم للقطاع من جهة، ومن ناحية ثانية يساند ويدعم الدولة في رفد الحكومة بكثير من الأفكار والآراء والمقترحات الفنية والمهنية التي تساندها أو تعينها في التصدي للعديد من الملفات الاقتصادية.

وأعرب عن تفاؤله بالمرحلة المقبلة، مبشرا بطروحات وإدراجات جديدة لشركات ناجحة في بورصة الكويت.

الجمعية العمومية

واستعرض السلمي مسيرة الانجازات خلال اجتماع الجمعية العمومية العادية الخامسة عشرة، التي عقدت بنسبة حضور 78.6 بالمئة، حيث أشار الى الدور الحيوي الذي قامت به اللجان العاملة في الاتحاد، بالتعاون مع مجلس الإدارة، والذي كان له الأثر الواضح في تحقيق عدد من الإنجازات، وذلك بالتنسيق والتواصل مع الجهات المعنية في الدولة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، مجلس الوزراء، وهيئة أسواق المال، ووزارة التجارة والصناعة، وبورصة الكويت، وغرفة تجارة وصناعة الكويت، وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتتضح ماهية الإنجازات والتعاون مع تلك الجهات وغيرها من خلال تمثيل الاتحاد في المحافل الدولية وتقديم الرؤى والملاحظات على مسودات عدد من القرارات والقوانين أو تعديلاتها والمعنيّة بقطاع الاستثمار، مع تأكيد أن الاتحاد استطلع رأي الشركات الأعضاء في تلك المسودات التي عُرضت عليه لتقديم ملاحظاته للجهات المعنيّة، وذلك للاستئناس بوجهات النظر العملية لممثّلي الشركات الأعضاء وتضمينها في تلك الملاحظات، وكما هو وارد في تقرير مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 31/ 12/ 2019.

وأكد أن ما يمرّ بها اقتصادنا الوطني حاليا، وفي خضم الإطار العالمي بسبب الإجراءات والتدابير المتخذة لمواجهة جائحة كورونا، كان له أثر كبير على كل الاقتصادات على مستوى العالم، وكعادته كان الاتحاد دائماً مبادراً بتقديم الرؤى والمقترحات التي يراها إلى الجهات المعنيّة في الدولة للمساهمة في رسم الخطط المناسبة لمواجهة تداعيات هذه الجائحة على اقتصادنا الوطني للعام الحالي، ولعل هذه الجائحة كان لها كبير الأثر على الاقتصاد العالمي واقتصادنا المحلي بصورة مباشرة، الأمر الذي كان لا بدّ من ذكره في هذا التقرير، نظراً لأثرها البالغ على الجميع.

العجيل: الإصلاح الاقتصادي مشروط بتعظيم الإيرادات ووقف الهدر

دعا الباحث في الشؤون الاقتصادية المستشار خالد العجيل الى ضرورة إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، بما يحقق التوازن في الايرادات والمصروفات، دون تحميل المواطن أعباء تدني أسعار النفط وتداعياتها، وذلك بتنويع مصادر الدخل عبر تنفيذ مشاريع إنتاجية وتشغيلية، تهدف إلى زيادة معدل الإيرادات، وكذلك الحد من الهدر وخفض المصروفات، عبر تبني أولوية في انجاز المشاريع التنموية.

وقال العجيل، في تصريح صحافي، إن خطة الحكومة التي تسعى الى تنويع مصادر الدخل لسد العجز المالي تستدعي ضرورة توجيه النظر نحو تفعيل التنمية الغذائية والزراعية، من خلال توفير الاراضي لتوزيعها وفق ضوابط مشددة على المبادرين من الشباب الطموح في المشاريع الزراعية والصناعية التي تعتمد على الإنتاج الزراعي، والتي تهدف لتشجيع مشاريع الاستزراع السمكي والثروة الحيوانية، وهو ما يحقق الامن الغذائي الذي تفتقر له الدولة، والذي كشفت عنه ازمة كورونا.

وأضاف أن هناك ضرورة عاجلة لتعديل التشريعات التي تخدم وتطور الاقتصاد المحلي وتحفز جذب الاستثمارات المباشرة، من خلال القضاء على الروتين والبيروقراطية، التي عرقلت تقدم الكويت بين مثيلتها من دول المنطقة، موضحا أنه يجب على الادارة الاقتصادية الجديدة ان تحرص على اتخاذ الاجراءات الجريئة التي تصمد أمام التجاذبات السياسية والمصالح الشخصية لنواب مجلس الامة وغيرهم من المتنفذين.

وأفاد بأن إشراك القطاع الخاص في المشاريع التنموية يتطلب مزيدا من تسهيل الاجراءات التمويلية للتوسع في بناء مشروعات ذات جدوى اقتصادية حيوية تعزز توفير الفرص الوظيفية للشباب الكويتي، مما ينعكس ايجابا على المجتمع من ناحية، وبما يهدف الى تفعيل التوجهات الرامية لإصلاح المسار الاقتصادي، وبما يتوافق مع إرشادات ونصائح المؤسسات الدولية وجهات التصنيف الائتمانية.

ولفت إلى أن إعادة هيكلة الاقتصاد تعتمد بشكل أساسي على ذوي الخبرات من الكوادر والكفاءات الوطنية، مضيفا ان الكويت تملك مقومات اقتصادية كبيرة تمكنها من تنفيذ القرارات الاستثمارية والتجارية التي تواكب حركة التنافس الشديد في دول المنطقة.

وأكد العجيل ضرورة دعم القطاع النفطي والصناعة النفطية، لأنها تمثل الشريان الاساسي للاقتصاد الوطني، وذلك في ضوء التسارع التنافسي في استخدام تكنولوجيا المعلومات وتقنياتها، مطالبا بإبعاد القطاع النفطي عن التدخلات السياسية الشخصانية التي من شأنها الإضرار بأعمال القطاع على المستويين المحلي والعالمي كي لا تعرقل مسيرته المتطورة.

ويرى أن اتخاذ قرارات استراتيجية سريعة للتوسع في مجال صناعة البتروكيماويات عالميا كرديف لإنتاج النفط يعزز خطط تنويع إيرادات الدولة، مؤكدا أن الكويت تحتاج الى إدارة قادرة على اتخاذ القرار وتطوير نهج الادارة في كل المجالات خلال مرحلة الاصلاح واعادة الهيكلة.

خالد العجيل

«المرافق العمومية» توزع 100% أرباحاً نقدية لمساهميها

عيسى عبدالسلام

عقدت شركة إدارة المرافق العمومية جمعيتها العادية وغير العادية للسنة 36 برئاسة د. محمد العبدالجادر رئيس مجلس الإدارة وحضور ممثلي الهيئة العامة للاستثمار ووزارة التجارة والصناعة وشركة المقاصة وممثل ديوان المحاسبة ومكتب رودل الشرق الأوسط للتدقيق المحاسبي.

ووافقت الجمعية العمومية غير العادية على تعديلات عقد التأسيس والنظام الأساسي وفقاً لقانون الشركات رقم السنة 2016 بناء على طلب وزارة التجارة والصناعة، ومن أبرزها تعديلات تخص إدارة الشركة ومسؤولية رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة، وأخرى تتعلق بالجمعية العمومية وتنظيمها واقتطاع نسبة من الأرباح لمواجهة الالتزامات المترتبة على الشركة بموجب قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية.

واعتمدت الجمعية العمومية العادية تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية 2019 ووافقت على توزيع أرباح نقدية للمساهمين بنسبة 100 في المئة من رأس المال عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2019 كما تلا ممثلو ديوان المحاسبة خلال الجمعية العمومية الملاحظات التي شابت أداء الشركة خلال عام 2019.

واستعرض رئيس مجلس إدارة شركة إدارة المرافق العمومية د. محمد العبدالجادر منجزات الشركة خلال 2019 ومنها تشغيل المساحة التجارية الخدمية في مدينة العمالة الوافدة بمنطقة صبحان، التي سيكون لها تأثير إيجابي على إيرادات الشركة بداية من 2020، كذلك العمل على تسويق البلوكات المتبقية للتأجير في مدينة العمالة الوافدة بمنطقة الشدادية، وصيانة مبنى سوق الذهب وتحسين الخدمات المقدمة لشاغليه ومرتاديه، إلى جانب إنجاز دراسة لتقييم مجال المخازن والمستودعات بمنطقة ميناء عبدالله.

وبلغ صافي ربح التشغيل لشركة إدارة المرافق العمومية 7 ملايين دينار كويتي عن عام 2019 بزيادة 7.7 في المئة عن عام 2018، كما بلغ صافي الربح 6 ملايين دينار بزيادة 4.5 في المئة عن عام 2018 في حين بلغ إجمالي إيرادات الشركة خلال 2019 بنسبة 6.6 في المئة مقارنة بـ 2018.

بورصة الكويت تنظم يومها المؤسسي بالتعاون مع HSBC

نظمت شركة بورصة الكويت يومها المؤسسي الافتراضي الأول، بالتعاون مع HSBC، أحد أكبر مؤسسات الخدمات المصرفية والمالية عالمياً، من 9 الى 10 سبتمبر 2020، ونظرا للظروف الراهنة المتعلقة بجائحة فيروس كورونا عقد المؤتمر بشكل افتراضي، بحضور 9 شركات مدرجة في بورصة الكويت، تمثل الشركات الكويتية من مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاع المصرفي، والاتصالات، والسلع الاستهلاكية، حيث اجتمعت مع 31 من المؤسسات الاستثمارية وشركات إدارة الأصول على مدار يومين.

وعقدت الشركات الكويتية المشاركة أكثر من 160 اجتماعا مع المؤسسات الاستثمارية العالمية الرائدة ومديري الاصول المالية، والتي تنوعت بين بنوك تجارية، وصناديق استثمار، وصناديق تحوط، وصناديق تقاعد، وشركات تأمين، ويهدف ذلك إلى تقديم نظرة أعمق حول فوائد الاستثمار في سوق رأس المال الكويتي، والتعريف بالفرص الاستثمارية الواعدة في السوق.

بدورها، قالت رئيسة قطاع الأسواق في شركة بورصة الكويت نورة العبدالكريم: «تواصل بورصة الكويت الترويج لسوق رأس المال الكويتي للمستثمرين المؤسسيين وشركات إدارة الأصول في جميع أنحاء العالم، مما يسلط الضوء على الفرص الاستثمارية التي يوفرها السوق الكويتي لجميع المشاركين في السوق».

وأضافت العبدالكريم: «منذ بداية انتشار جائحة فيروس والتداعيات التي فرضتها على المجتمع العالمي، نواصل اتخاذ الإجراءات المناسبة واللازمة التي تضمن استمرار أعمالنا باعتبارنا أحد أهم مرافق الكويت الاقتصادية».

وتابعت: «لقد نجحنا بالتعاون مع منظومة سوق رأس المال الكويتي في تبني حزمة من الممارسات والآليات التي ساهمت في تقليل المخاطر والآثار المرتبطة بالجائحة، وأود أن أشكر HSBC والمشاركين في النسخة الخامسة، والأولى الافتراضية، من سلسلة أيامنا المؤسسية، للمساعدة في نجاح هذا الحدث».

وتهدف سلسلة الأيام المؤسسية لشركة بورصة الكويت إلى تسويق الشركات المدرجة في سوق رأس المال الكويتي للمجتمع الاستثماري، وما توفره من فرص استثمارية، من خلال التقاء الشركات الكويتية المدرجة مع كبرى شركات الاستثمار وإدارة الأصول المالية عالميا، مسلطة الضوء على المتانة المالية واستراتيجية العمل لهذه الشركات لتقديم نظرة أعمق حول فوائد الاستثمار في سوق رأس المال الكويتي.

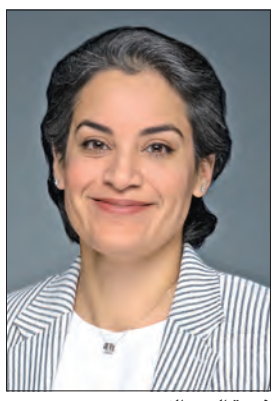

نورة العبدالكريم